

تحليل سياسة ترشيد الواردات وقياس اثرها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1992-2022

باستخدام منهجية ARDL

Analyzing the import rationalization policy and measuring its impact on the economic growth rate in Algeria during the period 1992-2022 using ARDL methodology

صافّة محمد

جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)، mohamed.safa@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2024/11/19

تاريخ القبول: 2024/10/11

تاريخ الاستلام: 2024/07/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل سياسة ترشيد الواردات في الجزائر وقياس اثرها على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2022، وذلك من خلال البحث في مختلف السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية في مراقبة وترشيد الواردات، مثل سياسات حصص الاستيراد، رفع الرسوم الجمركية، تخفيض قيمة العملة الخارجية، وتشجيع المنتج المحلي باعتماد معدلات منخفضة للفائدة المحلية وذلك لاحلالها محل الواردات، وكذا البحث في قياس اثر هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة القياسية الى وجود أثر ايجابي لمعدل التعريف الجمركية (6.34) على معدل النمو الاقتصادي، واثر سلبي لمعدل الفائدة المحلي (-0.33) على النمو الاقتصادي، واثر موجب لسعر الصرف (0.62) على النمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بضروة تشجيع المنتج المحلي واعتباره الطريق الرئيسي لتحقيق التنوع لمداخل الدولة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: ترشيد الواردات، التعريف الجمركية، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، حصص الاستيراد.

تصنيف JEL : F31، F38، F43

Abstract:

This study aim to analysing the impact of the import control policy on increasing the economic growth rate in Algeria between 1992-2022 by researching the various policies adopted by the Algerian government in controlling and rationalizing imports, such as the policy of import quotas , raising customs duties, and reinforcing the local product by reducing rates domestic interest to replace imports and reduce the value of the foreign currency, and researching its impact on the economic growth rate in Algeria.

The benchmark study revealed a positive impact of the customs tariff rate (6.34) on the economic growth rate, and a negative impact of the local interest rate (-0.33) on economic growth, and a positive impact of the exchange rate (0.62) on economic growth. this study recommended the need to encourage local products and consider them the main way to achieve diversification of the state revenues and increase economic growth rates.

Keywords: import control, customs tariffs, Economic growth, exchange rate, import quotas.

JEL Classification : F43, F38, F31

1. مقدمة:

تسعى بلدان عالم اليوم على خلاف أنظمتها وتواجهاتها جاهدة الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وفي الكثير من الحالات تتجه البلدان نحو سياسة تخفيض حجم وارداتها والعمل على ضبطها كهدف أساسي لتحقيق وفرة في التكلفة الأجنبية على ان تحل محلها الصناعات المحلية، بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد، فقد اثبتت العديد من التجارب الدولية مثل تجربة تايوان وتركيا نجاح استراتيجية الصناعة المحلية كمرحلة لاحلال الواردات خاصة تلك المنتوجات البسيطة التي لا تحتاج الى استخدام مكثف لتكنولوجيا، حيث تؤدي سياسة ضبط الواردات دور كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلد، وفي هذا المجال عملت الجزائر كغيرها من البلدان الى اتباع سياسة ضبط الواردات رغبة في رفع معدلات نمو الاقتصادي، حيث تبنت سياسة تخفيض حجم الواردات باعتماد على رفع معدلات التعريف الجمركية، وتقليل من معدلات الضرائب المحلية لتشجيع المنتوجات المحلية لاحتلالها مكان الواردات، كما عملت على تطبيق سياسة استهداف أسعار الصرف أي تخفيض قيمة العملة الخارجية مما يساهم في رفع فاتورة المستوردات مما يقيد من حجم الواردات التي يتم تعويضها بالمنتوجات المحلية.

1.1 إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول التساؤل التالي:

ما اثر سياسة ترشيد الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1992-2022؟

2.1 أسئلة البحث:

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية من أهمها:

- ما المقصود بسياسة ترشيد الواردات؟
- ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟
- ما هي أدوات سياسة ترشيد الواردات؟
- ماهي إجراءات ترشيد الواردات المطبقة في الجزائر؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لسياسة رفع معدلات التعريف الجمركية على رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.
- توجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة المحلي ومعدل النمو في الاقتصاد الجزائري.

4.1 اهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تبيان اثر تطبيق سياسة ترشيد الواردات على زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تساهم سياسة رفع التعريف الجمركية وتطبيق حصص الاستيراد على تقييد الواردات، في ظل وجود إمكانية لتعويضها بالمنتوج الوطني، وهذا ما يؤدي الى تحسين رصيد الميزان التجاري، وزيادة مداخيل الدولة، مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.

5.1 منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل ووصف مختلف الوقائع الاقتصادية في الجانب النظري، كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي في تحليل وقياس اثر سياسة ترشيد الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. سياسة ضبط الواردات:

ترجع أسباب قيام التجارة ما بين الدول بصفة عامة إلى مجموعة من العوامل، من أهمها اختلاف التكاليف ما بين الدول والرغبة في تحقيق الأرباح، وندرة بعض المنتجات في بلدان معينة بالمقابل توفرها في بلدان أخرى، حيث أنه مهما بلغت نسبة التقدم في البلدان ومهما اختلفت أنظمتها نجدها لا تزال لحد الآن تعتمد على بعضها البعض في تلبية حاجياتها المختلفة، ولا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي. وعلى رغم من أهمية التبادل الدولي في تحقيق المنافع والمصالح ما بين الدول، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون دائما مربحا لكل أطراف التبادل، كما نجد بعض البلدان خاصة النامية منها تعاني من غلاء فاتورة الاستيراد، وبالمقابل ضعف إيراداتها المتأتية من صادراتها، مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على معدلات النمو الاقتصادي في البلد، وهذا دفع بالعديد من الدول إلى البحث عن مختلف الأساليب والطرق التي من شأنها التقليل والحد من حجم الواردات، وحماية المنتج الوطني مثل تطبيق نظام الحصص، وزيادة نسبة الضرائب الجمركية.

1.2 مفهوم سياسة ترشيد الواردات:

يقصد بسياسة ترشيد الواردات مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في إطار التقييد والتقليص العقلاني لحجم الواردات خلال فترة زمنية معينة، بما يعود بالفائدة على المصلحة العامة للوطن¹ فعلى سبيل المثال تقوم الحكومة بزيادة الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد للتقليل من حجم الواردات، وتعويض هذه الواردات بالمنتجات الصناعات الوطنية، كما يدخل في مفهوم ضبط (ترشيد) الواردات محاربة التهرب الجمركي، وتضخيم فواتير الاستيراد، الاستيراد غير مطابق للمعايير الصحية والتقنية وما إلى ذلك.

ويمكن القول أن مفهوم سياسة ترشيد الواردات يتوافق مع مفهوم سياسة حماية التجارة المحلية من المنافسة الأجنبية، وفي هذا المجال فقد شبه الاقتصاد الألماني "List"، الاقتصادات الناشئة بالطفل المحتاج إلى الرعاية والحماية، حيث يمكن للبلدان النامية تبني سياسة حمائية لاقتصاداتها الناشئة من المنافسة الأجنبية، ريثما تتجسد صناعاتها الناشئة وتبلغ مستوى معين من النضج الاقتصادي يجعلها قادرة على المنافسة الخارجية.

2.2 أدوات سياسة ترشيد الواردات:

ترتكز سياسة ترشيد الواردات على مجموعة من الأدوات من أهمها:

- الرسوم الجمركية:

وهي عبارة عن ضرائب تفرض على السلع والخدمات المستوردة، فإذا كانت الدولة ترغب في تقليص نوع معين من السلع أو الخدمات الأجنبية تقوم برفع نسبة الرسوم الجمركية، مما يزيد من تكلفتها وبالتالي غلاءها بالمقارنة مع المنتج المحلي، الأمر الذي يقلص من كمية هذه السلع والخدمات المراد استيرادها، وتفرض عادة الرسوم الجمركية على السلع والخدمات الكمالية، أو التي لها بدائل محلية، ونميز بين نوعين من الرسوم، رسوم نوعية تخص نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، ورسوم قيمية أي نسبة معينة تفرض على قيمة المستوردات من السلع أو الخدمات².

- حصص الاستيراد:

وهو إجراء تستخدمه الحكومة لتقييد الاستيراد من خلال تحديد كمية معينة من سلة الاستيراد، أو تحديد قيمة قصوى للواردات لا يمكن تجاوزها، وغالبا ما يتم تطبيق هذا النظام على السلع والخدمات غير الضرورية، وبالإمكان تعويضها بالمنتجات المحلية³.

- رخص الاستيراد:

الترخيص بالاستيراد هو عبارة عن وثيقة في شكل اذن(تصريح) تمنح للمستوردين سواء كانوا افرادا او هيئات للسماح لهم للقيام بعملية الاستيراد، وتعتبر التراخيص من أدوات المباشرة للرقابة على التجارة الخارجية⁴ وتكمن أهمية الترخيص بالاستيراد في سهولة أو صعوبة الحصول عليه، فإذا كانت الحكومة ترغب في التقليل من الواردات، فتصعب من عملية الحصول على التراخيص، والعكس صحيح.

- تخفيض العملة:

يقصد به تخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية مرجعية مثل الدولار الأمريكي، أو رفع سعر الصرف الأجنبي المرجعي للعملة الوطنية، وتخفيض قيمة العملة هو إجراء تستخدمه الحكومة في زيادة تكلفة المستوردات عند تقييمها بالعملة المحلية، مما يسمح بتقليص الواردات⁵

- الإعانات والمساعدات:

تلجأ الحكومة في حالة نقص التنافسية لمنتجاتها الوطنية، إلى تقديم بعض المساعدات والإعانات المالية كتدعيم للمؤسسات التي تعاني من نقص في التنافسية من أجل بيع سلعها بأسعار أقل، وذلك حماية للمنتوج الوطني وتشجيعه، وقد تمنح إعانة في شكل نقدي مباشر أو بطريقة غير مباشرة مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية⁶ بالإضافة إلى ما سبق يمكن للبلدان التأثير على حجم التجارة الخارجية باعتماد على مجموعة من الأدوات التنظيمية من أهمها:⁷

- المعاهدات والاتفاقيات التجارية:

تستطيع الدول بفضل دبلوماسيتها إبرام مجموعة من المعاهدات فيما بينها، التي تتعلق بالتجارة الخارجية، تنحصر مبادئها حول المساواة في المعاملة، الأولوية في التعامل التجاري، وضع شروط مناسبة فيما يخص الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد... الخ، أما الاتفاقيات التجارية فتتميز بأنها قصيرة الأجل بالمقارنة مع المعاهدات، وتعلق بمختلف الطرق التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات، ونوع السلع والخدمات التي تكون موضوع التبادل بالإضافة إلى مختلف الفوائد والمزايا الممنوحة.

- اتفاقيات الدفع:

في إطار تنظيم التجارة الخارجية، تقوم بعض البلدان بإبرام اتفاقيات حول عملية الدفع كيفية تسويتها، أي أن هذه الاتفاقيات تشمل تحديد نوع العملة المستخدمة في التعامل التجاري، تحديد نوع سعر الصرف، تحديد نوعية التسديد عاجلة أم آجلة وذلك من خلال فتح حسابات لتعاملات التجارة الآجلة والعاجلة.

3.2 أسباب تبني سياسة ترشيد الواردات:

توجد العديد من الأسباب والمبررات لتبني سياسة ترشيد الواردات ومن أهمها:⁸

- حماية المنتج:

تتطلب الصناعات خاصة التي تكون في المراحل الأولى من نشأتها حماية من المنافسة الأجنبية وذلك بوضع مختلف القيود الجمركية وحصص الاستيراد وما شابه ذلك.

- رفع مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي:

تساهم سياسة حماية المنتج الوطني في زيادة الإنتاج المحلي، مما يساهم في خلق فرص العمل وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني، مما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

- الامن الغذائي:

تلجأ البلدان إلى حماية منتوجها الوطني والبحث عن تحقق الاكتفاء الذاتي، وذلك من أجل مواجهة الأزمات الغذائية الممكن أن تقع مستقبلاً، وعلى سبيل مثال أزمة كورونا في بداية انتشارها أغلقت أغلب البلدان مجالاتها الجوية والبحرية والبرية، مما تسبب في انخفاض المبادلات خاصة في يتعلق بالمواد الغذائية، ودفع بالدول إلى استخدام مخزون منها.

- معالجة الخلل في ميزان المدفوعات:

في بعض الحالات تلجأ الحكومات إلى معالجة العجز المتواجد في الميزان التجاري عن طريق تقييد الواردات بالمقارنة مع الصادرات، ويتم ذلك بزيادة الرسوم الجمركية أو فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد وغيرها من أدوات تقليص الواردات حتى يتلاشى العجز في ميزان التجاري، ونفس الشيء لميزان رأس المال إذ تعتمد الحكومة إلى وضع قيود مثل تخفيض قيمة العملة مما يقلل من خروج رأس المال وزيادة رأس المال الأجنبي بحثاً عن الأرباح مما يجد من العجز المتواجد على مستوى ميزان رأس المال ومن ثم القضاء على العجز المتواجد في ميزان المدفوعات.

- محاربة سياسة الإغراق:

عادة ما تتعرض الأسواق الوطنية للغزو بالمنتجات الأجنبية المنخفضة السعر بالمقارنة مع المنتوجات الوطنية، حيث تعتمد البلدان المصدرة بيع منتوجاتها بأسعار تقل عن تكلفة انتاجها والهدف من وراء ذلك هو القضاء على الميزة التنافسية للمنتوجات المحلية للبلد، وهذا ما يطلق عليه بسياسة الإغراق وبغية القضاء على هذه السياسة تلجأ الحكومة إلى سياسة حماية المنتج الوطني باستخدام مختلف أدوات ضبط الواردات مثل رفع معدلات الرسوم الجمركية، وتخفيض حصص الاستيراد، وتقييد إجراءات التي تسمح بالاستيراد... الخ.

3. النمو الاقتصادي ونظرياته:

يعتبر النمو الاقتصادي احد اهم الأهداف الرئيسية التي تسعى بلدان العالم الى تحقيقها، ويرجع ذلك من كونه مؤشر يعكس تحسن المستوى المعيشي للأفراد، وزيادة فرص الحصول على العمل والتقليل من معدلات الفقر ، وغيرها من المؤشرات الإيجابية التي تسمح بتعزيز الرفاهية للمجتمع، وقد حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف العديد من العلماء والباحثين، الذين لم يدخروا جهداً في تحليل النمو الاقتصادي وتبيان مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والتي تمثلت أساساً في نظريات النمو الاقتصادي.

1.3 مفهوم النمو الاقتصادي:

اختلفت تعريفات النمو الاقتصادي باختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين وتوجهاتهم وحسب الظروف والفترة الزمنية المتواجدين فيها، ومن أهم هذه التعاريف نجد تعريف فرانسوا بيرو الذي يعتبر النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي، أو صافي القيمة الحقيقية.⁹ ، ويعرف النمو كذلك على انه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة الاستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح.¹⁰ ، وهناك من يرى ان النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الاجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹¹ . من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الناتج من تلك الزيادة التي تحدث في الدخل الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية معينة.

2.3 نظريات النمو الاقتصادي

لقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي حسب المدارس الاقتصادية، حيث أن كل مدرسة لها وجهة ورؤية خاصة بها في تحليل النمو الاقتصادي ومن أهم هذه النظريات نجد:

- النظرية الكلاسيكية:

وهي أولى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وهي عبارة عن مجموعة من التحاليل والآراء الاقتصادية التي قدمها المفكرين والعلماء الاقتصاديين أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو، وجون ستوارت ميل في تحليل النمو، كما ساهمت أفكار كل من جون ستوارت ميل المتعلقة بالأسواق، وتحاليل المفكر روبرت مالطوبس في نظريته للسكان في تفسير النمو الاقتصادي، وبصفة عامة فقد ارتكزت هذه النظرية على جملة من الفرضيات من أهمها المنافسة التامة، الحرية الفردية، الملكية الخاصة، التشغيل التام، ورغم تباين الآراء ما بين روادها إلا أنه يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ والتحليل المتفق عليها حول النمو الاقتصادي، حيث أنها تعتبر الإنتاج عبارة عن دالة لمجموعة من العوامل، رأس المال، الموارد الطبيعية، العمل، التقدم التكنولوجي، مع اعتبار أن الموارد الطبيعية ثابتة، فكل تغير في العوامل السابقة مع ثبات عنصر الموارد الطبيعية يؤدي إلى تغير الإنتاج بنسبة معينة، تنعكس هي الأخرى على النمو الاقتصادي، وقد توصل هؤلاء المفكرين إلى أن التقدم التكنولوجي وتكوين رأس المال عاملان مهمان في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن تحقيق الأرباح يحفز على زيادة الإنتاج ومن ثم تراكم رأس المال، مما يزيد من الادخار، أي أن الأرباح لها دور في تكوين الادخار أو أنها هي مصدر الادخار. بالإضافة إلى ما سبق يؤكد الكلاسيكيون على وجود علاقة طردية بين تراكم رأس المال والنمو السكاني، والعكس غير صحيح حيث أن زيادة السكان من شأنه التقليل من مردودية العمال أي تناقص الغلة مع ثبات العوامل الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض الأرباح مما يقلل من تكوين رأس المال، كما توصل الكلاسيكيون إلى أن الركود هو بمثابة نهاية لعملية تراكم رأس المال، ويحدث ذلك كنتيجة لندرة الموارد الطبيعية واشتداد المنافسة بين المتعاملين¹².

- نظرية النمو الكينزية:

ترتكز نظرية كينز في تحليل نمو الدخل الوطني على مفهوم المضاعف، فكل زيادة في الاستهلاك التلقائي سواء تتعلق باستهلاك العائلات أو الحكومي، الطلب الخارجي، يضاعف من الدخل الوطني، ونميز بين ثلاث حالات لمعدلات النمو، معدل النمو الفعلي ويعبر عنه بالتغير النسبي للدخل، ومعدل النمو المرغوب فيه وهو الذي يتحقق عندما تصل الطاقة الإنتاجية إلى حدها الأقصى، ومعدل النمو الطبيعي. ويتحقق نتيجة التراكم في رأس المال والزيادة في التقدم التكنولوجي، والعمل عند حدود مستوى التشغيل التام. ويستحسن أن يتساوى معدل النمو الطبيعي مع معدل النمو الفعلي وكذلك مع معدل النمو المرغوب فيه، حيث أن تساوي معدل النمو الطبيعي مع معدل النمو الفعلي، يساهم في توفير ثقة وقناعة لدى المديرين فيما يخص قراراتهم الإنتاجية، كما أن تعادله مع معدل النمو المرغوب فيه فيؤكد على تجنب الاقتصاد ظاهرة البطالة والتضخم.¹³

- النظرية النيوكينزية ل: هارود ودومار Harrod-Domar

وهي النظرية التي صاغها كل من Roy Harrod و "Evesy Domar"، مستنديين في ذلك على التحليل الكينزي الساكن، مع الاستعانة ببعض تجارب البلدان المتقدمة الهادفة إلى الوصول إلى النمو المستقر، حيث عملا على البحث في مشكل البطالة من خلال تحليل التوازن الديناميكي على المدى البعيد وعند مستوى التشغيل التام. ويأخذ هذا النموذج الصياغة الرياضية التالية: $g = \frac{S}{V}$ ، حيث: g يمثل معدل النمو الاقتصادي ($g = \frac{\Delta Y}{Y}$)، و S تمثل المعدل الحدي للادخار، V تمثل معامل الحدي لرأس المال على الناتج ($V = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$)، ويبين هذا النموذج أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار أو معدل

الاستثمار مقسوماً على معامل الحدي لرأس المال على الناتج، حيث أن معدل نمو الناتج يزداد بزيادة معدل الادخار وبانخفاض معامل الحدي لرأس المال على الناتج والعكس صحيح، وهذا ما يجعله غير مستقر.¹⁴

- النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (نموذج سولو):

في عام 1956 قدم سولو نموذجاً للنمو الاقتصادي، حيث ارتكز على مجموعة من الفرضيات من أهمها توفر إمكانية إحلال عناصر الإنتاج فيما بينها، كما اعتمد سولو على دالة الإنتاج كوب دوغلاس لشرح نموذج النمو وتبيان حركيته عبر الزمن، ليطور بعد ذلك نموذجاً بإدخال بعض التعديلات، حيث توصل إلى أن معدل نمو الناتج يتحدد من خلال ثلاث معدلات للنمو، معدل النمو في رأس المال المادي ورأس المال البشري، والتقدم التقني، ويأخذ نموذج سولو القاعدي الصياغة الرياضية التالية:

$k^* = sk^\alpha - k(\delta + n)$ ، حيث: k^* تمثل التغير في رأس المال الفردي، s يمثل المعدل الحدي للادخار، k $\frac{K}{L}$ نسبة رأس المال إلى العمل، α تمثل مرونة رأس المال، δ تمثل معدل اهتلاك رأس المال، n تمثل معدل نمو العمل، ويشير نموذج سولو إلى أن التغير في رأس المال الفردي يتأثر بالفارق الموجود بين الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل وهو الحد (sk^α) ، وبين قيمة الاستثمار الواجب استثماره من أجل الأبقاء على رأس المال ثابتاً أو الحفاظ عليه حتى لا ينخفض وهو الحد $k(\delta + n)$ ، فكل زيادة في رأس المال الفردي تؤثر سلباً على معدل نموه، وبما أن معدل نمو الناتج الفردي يرتبط طردياً مع معدل نمو الإنتاج الفردي وبالتالي سوف يتأثر هو الآخر في نفس الاتجاه، وبصفة عامة نميز بين ثلاث حالات للنمو الاقتصادي، حالة التوازن وهي التي ينعقد فيها رصيد التغير في رأس المال، حيث تزداد المتغيرات الإنتاج والاستهلاك ورأس المال بنفس مستوى نمو العمالة. أما الحالة الثانية فيكون رصيد رأس المال الفردي موجب أي أن رأس المال الفردي يتزايد، والحالة الثالثة يكون فيها رصيد رأس المال الفردي سالب وهذا ما يفسر بتناقص رأس المال الفردي. أما على المدى البعيد فيرى سولو أنه يجب تحقيق الحالة الأولى وهي حالة التوازن حيث يتغير معدل نمو الاقتصاد بنفس معدل نمو السكان. بالإضافة إلى ما سبق فقد تم تعديل نموذج سولو بعد إضافة عنصر التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي، حيث أصبح بالشكل التالي: $\check{y}_e = \left(\frac{s}{\delta + g + n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$ وتفسر هذه القيمة التوازنية أسباب وجود بلدان فقيرة وأخرى غنية، فكلما كان معدل الادخار مرتفعاً و/أو معدل نمو ديمغرافي ضعيف و/أو تقدم تقني قوي، كان البلد غنياً نسبياً، والعكس صحيح.¹⁵

- النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي:

لقد أكدت النظريات النيوكلاسيكية أن البلدان تنمو على المدى الطويل في ظل وجود الفارق التكنولوجي، وفي حالة غياب هذا المتغير حتماً تتجه البلدان نحو التباطؤ في النمو حتى ينعقد ويتلاشى، وهذا غير صحيح، فهذه النظريات أثبتت فشلها وعجزها عن تفسير النمو المستمر عبر التاريخ الذي شهدته اقتصادات البلدان المختلفة، وهكذا توسعت الأبحاث وظهرت نظريات جديدة اهتمت بتفسير النمو المستديم، ومن أهم النماذج المفسرة للنمو المستديم نذكر نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس، نموذج بارو، نموذج AK، وقد بينت هذه النماذج بصفة عامة أن النمو يكون مستديماً (ذاتياً) كما أن مصدره يكون من التكنولوجيا، وتراكم المعرفة والبحث والتطور بالإضافة إلى رأس المال البشري، والسياسات الانفاقية للدولة.

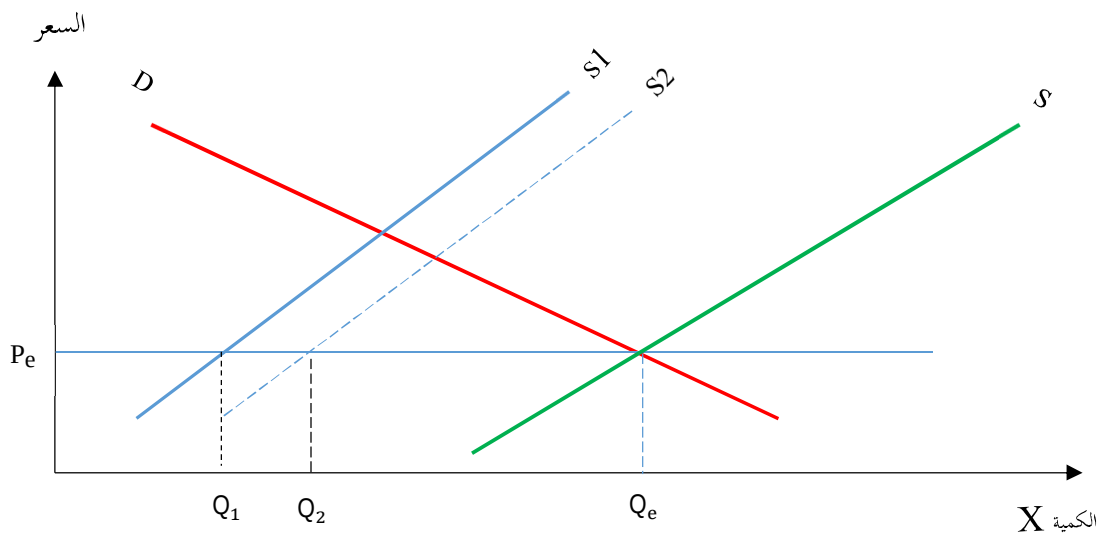
4. سياسة ترشيد الواردات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر:

بعد أن تعرفنا على مختلف المفاهيم الأساسية حول سياسة ترشيد الواردات والنمو الاقتصادي، نقوم في هذا الجانب بالبحث في أثر تطبيق سياسة ترشيد الواردات على رفع مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.4 تحليل اثر سياسة ترشيد الواردات على النمو الاقتصادي:

تعتبر الواردات أحد المكونات الرئيسية للتجارة الدولية، وذلك لما تساهم به من جهة في تحقيق متطلبات المجتمع باعتبارها تمثل أحد السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ البرامج الاستثمارية في البلد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والتشغيل وهذا ما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل الوطني، ومن جهة ثانية تعتبر الواردات عبئاً على الدولة، من كونها تساهم في استنزاف احتياطات الصرف خاصة في البلدان النامية التي تتميز بانخفاض مداخلها وضعف أداؤها الاقتصادي، واعتماد على استيراد السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك غير المنتج، مما يساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري الذي يؤثر بدوره على معدلات النمو في البلد، وهذا ما جعل الدول النامية تتجه نحو ترشيد وارداتها وضبطها بما يحقق لها أقل تكلفة ممكنة ويضمن لها نجاح وسيورة الصناعات الناشئة داخل بلدانها، ويقصد بترشيد الواردات ادارتها بطريقة عقلانية تسمح بتقليل الواردات باستخدام مختلف أساليب مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية دون أن تتأثر متغيرات الاقتصادية الكلية للبلد، ولكن الواردات في البلدان النامية تتميز بالجمود النسبي (مرونتها تقترب من الصفر) ويرجع ذلك إلى هيكلية هذه الواردات فغالبيتها تتعلق بتلبية الحاجيات الضرورية، الأمر الذي يجعل التقليل منها يكاد يكون أمراً مستحيلاً إلا إذا اتجهت هذه البلدان إلى البحث عن بدائل لها على المستوى المحلي، وهذا ما يطلق عليه بسياسة إحلال الواردات بالمنتجات المحلية، وفي هذا السياق يجمع أغلب المحللين والخبراء على أنها وسيلة وأداة فعالة في تحقيق التنمية الداخلية للبلد، و المساهمة في معالجة العجز في المسجل في ميزان المدفوعات، كما تساهم في توفير نسبة من السيولة مقيمة بالعملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل، وهذا ما ينعكس إيجاباً في النهاية على نسبة النمو في الاقتصاد، ويمكن توضيح أثر سياسة ضبط الواردات باستخدام الرسوم الجمركية على كمية الواردات التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري ومن ثم معدل النمو.

الشكل رقم(01): اثر سياسة ضبط الواردات باستخدام الرسوم الجمركية على النمو الاقتصادي



Source: Armand Colin, Organisation Mondiale du commerce, Département de édition Nathan, Paris, 1999, p47(بتصرف)

من خلال الشكل نلاحظ أنه في ظل الانفتاح التجاري وعند تقاطع الطلب الكلي D (الطلب المحلي والأجنبي على السلعة X) مع العرض الكلي S (العرض المحلي مضافاً إليه العرض الأجنبي للسلعة X)، يتحدد السعر الدولي P_e ، والكمية المتوازنة Q_e ،

وبإسقاط خط السعر الدولي P_e على خط العرض المحلي S_1 نتحصل على الكمية المباعة من المنتج المحلي Q_1 ، أما الكمية: $Q_e - Q_1$ فيتم استيرادها.

لنفرض أن الدولة ومن أجل حماية منتوجاتها الوطنية تنتهج سياسة ترشيد الواردات من خلال فرض رسوم جمركية في ظل تواجد إمكانية لتعويض الفارق من الواردات بالمنتجات الوطنية، مع افتراض أن الطلب عديم المرونة، والعرض الأجنبي مرن، في هذه الحالة سوف ترتفع تكلفة المنتجات المستوردة بقيمة الرسوم الجمركية، مما يتسبب في انخفاض عرضها في السوق، بينما يزداد العرض المحلي، ولنفرض أنه يزداد بنفس الكمية التي انخفضت بها الواردات، وهذا ما يتسبب في انتقال منحى العرض المحلي S_1 إلى اليمين مثلاً بالمنحنى S_2 ، إلا أن العرض الكلي يبقى ثابتاً طالما الكمية المخفضة من العرض الأجنبي يتم تعويضها بالكامل بالكمية المنتجة محلياً، وعليه فإن السعر الدولي يبقى ثابتاً على المدى القصير، وبالرجوع إلى الشكل نلاحظ أن خط السعر الدولي P_e يتقاطع مع خط العرض المحلي S_2 عند الكمية Q_2 أي الكمية المنتجة محلياً، أما الكمية $(Q_e - Q_2)$ فيتم استيرادها. حيث تتحصل الحكومة على إيرادات الجمركية بمقدار $P_e * (Q_e - Q_2)$ مضروبة في معدل الرسم الجمركي، مما يزيد من الناتج الوطني للبلد، كما تتحصل المؤسسات الوطنية على إيرادات قدرها $P_e * (Q_2 - Q_1)$ عوض أن تتحصل عليها المؤسسات التجارية الأجنبية، وهذا ما يقلل من العجز في الميزان التجاري، بنفس المقدار، وعليه فانخفاض العجز في ميزان التجاري، وزيادة إيرادات الجبائية للدولة يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي لها.¹⁶

2.4 تطور الواردات وسياسة ترشيدها في الجزائر:

أدركت الجزائر في الوقت الحالي أن مواصلة الاعتماد على سياسة الريع البترولي باتت معضلة وهاجس مخيف يهدد استقرار اقتصاد البلد، خاصة في الفترات التي تشهد تراجعاً في أسعار البترول فقد أدت الأسعار المتهاوية للبترول مع مطلع سنة 2014 إلى تآكل معظم احتياطات الصرف الجزلوي، ودقت الحكومة آنذاك ناقوس الخطر على الاقتصاد، ولهذا تسعى الجزائر في ظل الظروف الحالية إلى التأسيس لمرحلة جديدة لتجسيد الإقلاع الحقيقي للاقتصاد المبني على تشجيع الصناعات المحلية وخاصة الناشئة منها وتدعيمها لزيادة الصادرات خارج المحروقات، وترشيد الواردات عن طريق إحلالها بالمنتجات الوطنية، التي تؤدي في مجملها إلى زيادة مداخيل الدولة، وفي هذا الإطار فقد اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والتدابير تمثلت في سن جملة من القوانين والتشريعات المتعلقة بإجراءات وشروط التصدير والاستيراد، ومراجعة نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، في هذا الفرع سوف نتطرق إلى مختلف الإجراءات الجمركية المطبقة لترشيد الواردات، ليتم بعد ذلك تحليل اثر تطبيق إجراءات الجمركية على تطور الواردات خلال فترة الدراسة.

- إجراءات ترشيد الواردات في الجزائر:

من أهم الإجراءات التي استخدمتها الجزائر في ترشيد الواردات تلك المتعلقة بالرسوم الجمركية وحصص استيراد وقد نصت عليها قوانين المالية الرئيسية والتكميلية بعد أزمة البترول لسنة 2014

- تعفى من الحقوق الجمركية المدخلات المستعملة في صنع المنتجات الخاصة بصناعة الحديد أو من طرف مؤسسات البناء المعدني للوضعيات والوضعيات الفرعية

- يعفى من الحقوق الجمركية ويخضع لمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدّر بـ 07% فول الصوجا وبذور الكولزا وعباد الشمس المستورد من طرف الصناعات الغذائية

- كما أن قوانين المالية قد شددت في إجراءات المراقبة ومنح العقوبات للمخالفين، و حسب المادة 56 من قانون الجمارك الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2017 تتراوح العقوبات ما بين الحبس من ستة أشهر إلى خمسة سنوات، دفع الغرامات المالية تقارب ضعف البضاعة التي تم مصادرتها، حجز ومصادرة البضائع التي ثبت أنها مخالفة للقوانين الجمركية، كما تم تعديل المادة

182 من قانون الجمارك حيث أصبحت جمركة السلع المستوردة تخضع للتخصيص مسبق من قبل إدارة الجمارك، حجز ومصادرة البضائع المخالفة لقانون الجمارك.

- أثر تطبيق سياسة الترشيح على حجم الواردات:

باعتقاد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور واردات السلع للفترة 1992-2020 الوحدة: مليار دولار(الأسعار الجارية)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الواردات	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63	8.96	9.35	9.48	12.01
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99	37.40	38.89	46.93	51.57	54.99
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020				
الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	48.57	44.63	35.55				

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معلومات مستخرجة من: <https://www.bank-of-algeria.dz> اطلع عليه يوم: 16 أوت

2023

من الجدول اعلاه نلاحظ تراجع ملحوظ لقيمة الواردات بعد سنة 2014 وهذا يدل على نجاح سياسة الحد من الواردات المطبقة، خاصة السيارات حيث أن الجزائر منعت استيراد السيارات التي تقل عن ثلاثة سنوات وذلك حسب المادة 110 من قانون المالية لسنة 2023، بالإضافة إلى منع استيراد لبعض المنتجات الصيدلانية، كما تم حظر نهائيا استيراد بعض المنتجات مثل الملابس المستعملة والبئزين.

3.4 تحليل اثر تطبيق سياسة ترشيد الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر:

باعتقاد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء لدينا الجدول التالي لتطور معدلات النمو الاقتصادي

الجدول رقم(02): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2020

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو%	1.6	-2.2	0.2	3.8	3.7	1.1	6.2	3.2	3.8	3	5.6
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو%	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020				
معدل النمو%	3.8	3.7	3.2	1.3	0.7	0.9	-0.6				

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معلومات مستخرجة من: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique310> اطلع

عليه يوم: 16 أوت 2023

نلاحظ ان الجزائر سجلت معدلات نمو اقتصادي منخفضة في سنوات التسعينيات خاصة سنة 1993 و 1994 و 1997

، رغم انتهاجها لسياسة ضبط الواردات، ويرجع ذلك الى انخفاض أسعار البترول، التي اثرت بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة خاصة في ظل انخفاض سعر الصرف وانخفاض مرونة الواردات الجزائرية التي تعتبر غالبيتها مواد أساسية لا

يمكن الاستغناء عنها، إلا أنه بعد سنة 1997 بدأت معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع التدريجي رغم زيادة الواردات، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار البترول، التي سرعان ما انخفضت مع حلول سنة 2014 ورغم سياسة تقليل الواردات المنتهجة إلا أن الجزائر أخفقت في تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي، ويمكن القول أنه مع سنة 2019 ومع تداعيات أزمة كورونا أثبتت المؤسسات الوطنية فعاليتها في الاستجابة لحاجيات المواطنين، في الوقت الحالي تعول الجزائر كثيرا على المؤسسات الناشئة للنهوض باقتصادها من خلال خلق فرص عمل جديدة وتوفير منتجات جديدة أكثر تنافسية تحل محل الواردات تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5. قياس اثر سياسة ترشيد الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول في هذا الجانب قياس اثر سياسة ترشيد الواردات على رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال اقتراح نموذج قياسي للنمو الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار متغيرات سياسة ضبط الواردات في الجزائر.

1.5 التعريف بمتغيرات النموذج والنموذج المقترح

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تجميع البيانات من مختلف مراكز البحث المتمثلة في الديوان الوطني للإحصاء والبنك الجزائري، وإحصائيات البنك العالمي، باستخدام بيانات سنوية (1992-2022)، حيث تم تمثيل المتغير التابع بالنمو الاقتصادي، أما المتغيرات المستقلة (سياسة ترشيد الواردات) فتمثلت في معدل التعريف الجمركية، فمن المتوقع أن زيادة معدلها يقلل من حجم الواردات مما يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، ومعدل الفائدة المحلي حيث أن تخفيضه يساهم في زيادة حجم المنتج الوطني وبالتالي إحلاله محل الواردات، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، أما متغير سعر الصرف الحقيقي فاستهدفه، يساهم في غلاء فاتورة الواردات، مما يقلل من حجمها وبالتالي تعويضها بالمنتج المحلي، مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي. وسوف نعتمد في الدراسة على نموذج $ARDL$ حيث يشترط في استخدامه أن تكون متغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول، أو مزيج بين المتغيرات المستقرة عند المستوى والفرق الأول، ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta PIBR_t = & \alpha_1 PIBR_{t-1} + \alpha_2 T_{t-1} + \alpha_3 IR_{t-1} + \alpha_4 TC_{t-1} + \alpha_5 IMP_{t-1} + \sum_{i=1}^{m-1} \alpha_{1i} \Delta PIBR_{t-1} + \\ & + \sum_{i=1}^{n-1} \alpha_{2i} \Delta PIBR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_{3i} \Delta T_{t-1} + \sum_{i=1}^{q-1} \alpha_{4i} \Delta IR_{t-1} + \sum_{i=1}^{s-1} \alpha_{5i} \Delta TC_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^{k-1} \alpha_{6i} \Delta IMP \end{aligned}$$

حيث: $PIBR$ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، T معدل التعريف الجمركية، IR معدل الفائدة المحلية، TC سعر الصرف الحقيقي، IMP الواردات.

2.5 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تتلخص نتائج اختبار الاستقرار في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

متغيرات النموذج	P	t-stat	1%	5%	10%	نتيجة الاختبار
معدل النمو	0.043	-3.036	-3.68	-2.97	-2.62	متكاملة من الدرجة الاولى
سعر الصرف الحقيقي	0.001	-5.23	-4.3	-3.57	-3.22	مستقرة مع وجود الثابت والزمن
معدل التعريفية الجمركية	0.08	-2.71	-3.67	-2.96	-2.62	مستقرة مع وجود الثابت
معدل الفائدة المحلية	0.0001	-4.32	-2.65	-1.95	-1.6	مستقرة بدون الثابت
الواردات	0.0048	-2.94	-2.65	-1.95	-1.6	مستقرة بدون ثابت

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات مستخرجة من برنامج Eviews

3.5 تحديد فترة الابطاء:

من برنامج Eviews نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم(04): فترة الابطاء حسب معايير AIC و SC و HQ

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-373.0428	NA	9381508.	30.24342	30.48720	30.31104
1	-327.7489	68.84663*	1940142.*	28.61992*	30.08257*	29.02559*

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معطيات مستخرجة من برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ ان فترة الابطاء تتحدد بفترة واحدة

4.5 تقدير النموذج:

نقوم بتقدير النموذج باختيار التقدير التلقائي وعند درجة ابطاء تساوي 3 فترات، وفي مايلي نقدم جدول لنتائج تقدير

النموذج

الجدول رقم(05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/29/23 Time: 12:50
Sample: 1992 2022
Included observations: 23

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.576445	0.078706	-7.323987	0.0018

D(Y(-2))	-0.227641	0.091535	-2.486912	0.0677
D(TC)	-0.102714	0.029672	-3.461704	0.0258
D(TC(-1))	-0.312383	0.038058	-8.208052	0.0012
D(TC(-2))	-0.062731	0.027698	-2.264837	0.0862
D(T)	-0.299910	0.136532	-2.196620	0.0930
D(T(-1))	0.833782	0.108766	7.665860	0.0016
D(IR)	0.006585	0.013089	0.503128	0.6413
D(IR(-1))	-0.024827	0.019558	-1.269391	0.2731
D(IR(-2))	-0.044206	0.016460	-2.685631	0.0549
D(IMP)	-0.023430	0.009433	-2.483875	0.0679
D(IMP(-1))	0.053398	0.008482	6.295682	0.0033
D(IMP(-2))	-0.024017	0.010803	-2.223234	0.0903
CointEq(-1)*	-0.359248	0.034092	-10.53748	0.0005

R-squared	0.979713	Mean dependent var	-0.073913
Adjusted R-squared	0.950409	S.D. dependent var	2.033407
S.E. of regression	0.452818	Akaike info criterion	1.532471
Sum squared resid	1.845401	Schwarz criterion	2.223641
Log likelihood	-3.623414	Hannan-Quinn criter.	1.706298
Durbin-Watson stat	2.616901		

المصدر: من مستخرجات Eviews

ومن نتائج تقدير النموذج تبين ان رتب النموذج هي (3,3,2,3,3) حيث أن: ابطاءات المتغير Y هي 3، المتغير TC هي 3، المتغير T هي 2، المتغير IR هي 3، المتغير IMP هي 3، كما بين التقدير ان النموذج مشروح بنسبة تساوي 86% مما يدل على القوة التفسيرية له، ومن جهة أخرى توضح إحصائية دييرين وواتسن D.W عدم وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية حيث تقع في منطقة القبول (2.61)، وتوضح إحصائية فيشر على وجود المعنوية للنموذج في آن واحد (0.023) وهي اقل من 0.05

5.5 اختبار حدود النموذج:

تهدف عملية اختبار حدود النموذج من التعرف على مدى وجود تكامل مشترك للمتغيرات النموذج على المدى البعيد، ومن برنامج Eviews نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم(06): نتائج اختبار حدود:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.225075	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

نلاحظ ان إحصائية فيشر تساوي 8.22 وهي تفوق الحدود العليا والصغرى عند مختلف مستويات المعنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشتركة على المدى البعيد عند مستوى معنوية 1%.

6.5 اختبارات نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ يجب القيام بمجموعة من الاختبارات ليتسنى بعد ذلك تشخيص النموذج وتحليله.

- اختبار Breusch - Godfrey:

بعد اجراء اختبار LM نلاحظ عدم معنوية احصائية LM مما يفسر بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

يبين الجدول الآتي ان احتمالية إحصائية فيشر F-stat اكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنفي وجود اختلاف في تباين الأخطاء(تباين الأخطاء متجانس)

الجدول رقم(07): اختبار تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.279399	Prob. F(1,20)	0.2714
Obs*R-squared	1.322725	Prob. Chi-Square(1)	0.2501

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

- اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية Jarque-Bera:

اظهر هذا الاختبار ان احتمال إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.48 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تعتبر ان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا.

- اختبار Breusch-Pagan-Godfrey:

أكدت نتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج Eviews أن احتمال هذه الإحصائية يساوي 0.71 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على قبول فرضية عدم أي ان تبين البواقي ثابت.

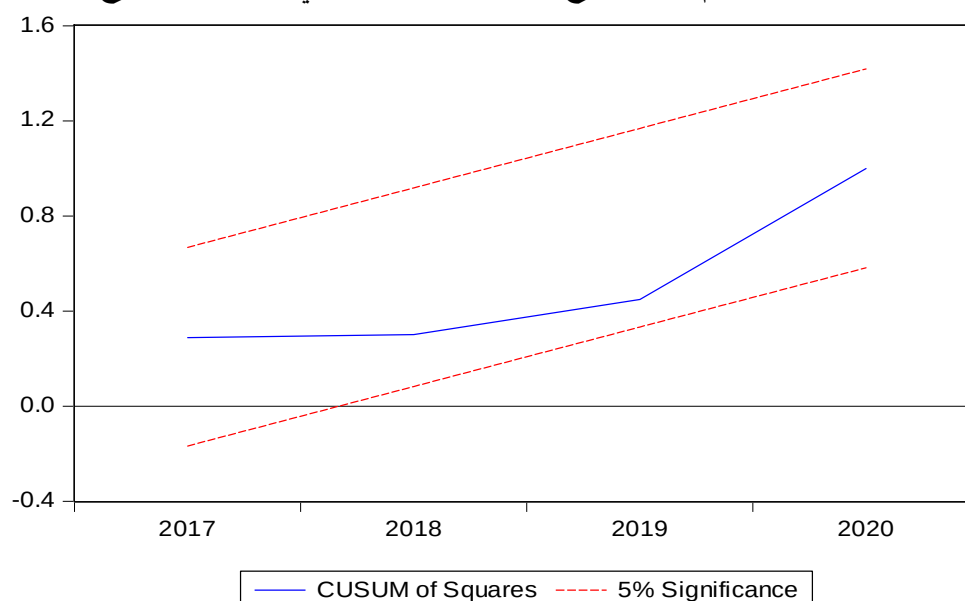
- اختبار فرضية Ramsey Reset:

بينت نتائج هذا الاختبار ان احتمالية هذه الإحصائية تساوي 0.19 وهي أكبر من 0.05 مما يؤكد على صحة النموذج المقدر.

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

يقيس هذا الاختبار مدى الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، ومن نتائج اختبار المستخرجة من برنامج Eviews يتضح ان الشكل البياني يقع داخل حدود الحرجة عند مستوى المعنوية 0.05.

الشكل رقم(02): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

7.5 تحليل نموذج تصحيح الخطأ:

بعد اجراء مختلف اختبارات صلاحية النموذج، نقدم فيمايلي نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم(08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC	0.624542	0.531283	1.175535	0.03050
T	6.430368	6.015637	1.068942	0.03453

IR	-0.339927	0.406051	-0.837154	0.04496
IMP	-0.228687	0.306010	-0.747318	0.04964
C	9.132800	14.02776	0.651052	0.05505

$$EC = Y - (0.6245*TC + 6.4304*T - 0.3399*IR - 0.2287*IMP + 9.1328)$$

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم (5) بينت نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ ان إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة وذات معنوية عند مستوى 1%، وهذا ما يفسر بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث بلغت سرعة التعديل من الاجل القصير الى الاجل الطويل نسبة 35% بمعنى آخر ان فترة تعديل الاختلالات تساوي (1/ 0.35) أي ثلاث سنوات. ومن خلال الجدول رقم (08) نتوصل الى انه:

- توجد علاقة طردية بين معدل نمو الاقتصادي وسعر الصرف (ميل 0.62)، حيث ان زيادة سعر الصرف يؤثر سلبا على قيمة الواردات فترتفع تكلفتها كما يساهم من جهة أخرى في رفع قيمة الصادرات خاصة البترولية في الجزائر، مما يؤثر إيجابا على ميزان التجاري ومن ثم يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

- توجد علاقة طردية بين معدل نمو الاقتصادي ومعدل التعريفية الجمركية (ميل 6.4) مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان كل زيادة في معدل التعريفية الجمركية يساهم في التقليل من حجم الواردات مما يؤثر إيجابيا على المنتج المحلي الذي ينعكس إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على صحة الفرضية الأولى.

- توجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة المحلي ومعدل النمو وهذا ما أكدته النظرية الاقتصادية، حيث ان كل انخفاض في معدل الفائدة المحلي يحفز على الإنتاج داخل البلد، الذي يعوض المنتجات المستوردة مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على صحة الفرضية الثانية.

- كما بينت نتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الواردات، حيث ان انخفاض الواردات الجزائرية مقابل زيادة المنتج المحلي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.

6. خاتمة

عملت الجزائر كغيرها من الدول الى اتباع سياسة لضبط الواردات وترشيدها بغية رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات التعريفية الجمركية و التقليل من معدلات الضرائب المحلية من اجل تشجيع المنتج المحلي لاحتلالها محل الواردات، كما تبنت سياسة تخفيض العملة الأجنبية بهدف زيادة قيمة الصادرات، ورفع فاتورة الواردات من اجل تقليل من الاستيراد، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات.

1.6 النتائج:

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها:

- في اطار تطبيق سياسة ترشيد الواردات تبنت الجزائر جملة من التدابير تمثلت في سن القوانين والاطر التشريعية المتعلقة باجراءات وشروط التصدير والاستيراد، مراجعة نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

- يظهر اثر تطبيق سياسة الترشيح في تراجع حجم الواردات خاصة مع سنة 2014، حيث عملت الجزائر على منع استيراد بعض المنتجات من بينها السيارات التي تقل عن ثلاث سنوات كذلك بعض المنتجات الصيدلانية كما تم حظر العديد من المنتجات من أهمها الملابس المستعملة والبنزين.

- يمكن القول بصفة عامة ان سياسة ضبط الواردات كان لها اثر إيجابي خاصة بعد ازمة كورونا حيث عملت الجزائر على تقليص حجم الواردات واحلالها بالمنتج الوطني مما ساهم في رفع معدلات النمو حيث وصلت في سنة 2023 الى ما يقارب 4.02%.

- من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى:

أ- يرتبط معدل النمو الاقتصادي طرديا مع معدل التعريف الجمركية وبميل موجب (6.43)، حيث ان رفع في معدلات التعريف الجمركية يساهم في في الحد من الواردات، وطالما توجد إمكانية لاحتلال المنتج المحلي فان ذلك سوف ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي.

ب- يوجد اثر موجب لسعر الصرف على معدل النمو في الجزائر (ميل يساوي 0.62)، ويرجع ذلك الى ان سياسة الرفع من سعر الصرف تؤثر سلبا على قيمة الواردات، حيث تنخفض تكلفة فاتورة المستوردات مما يساهم في تقليل حجم الواردات الجزائرية من جهة، كما ان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يزيد من صادرات البلد مما يؤثر إيجابا على الميزان التجاري، حيث يساهم رصيد هذا الأخير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ج - يوجد اثر سالب لمعدل الفائدة المحلي على معدل النمو الاقتصادي (ميل يساوي -0.33)،

حيث ان سياسة تخفيض معدل الفائدة المحلي تساهم في زيادة التمويل للشركات المحلية مما يحفزها على زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالي مما يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي.

د- توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الواردات في الجزائر (ميل يساوي -0.22)، حيث ان التقليل من الواردات وتعويضه بالمنتج المحلي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

2.6 الاقتراحات:

- ينبغي بناء قاعدة صناعية وطنية قوية لزيادة الإنتاج المحلي لتعويض الواردات، وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

- ضرورة مد جسور التعاون ما بين الدول خاصة في مجال البحث والتطوير للنهوض بالمنتج المحلي.

- العمل على سن جملة من القوانين والاطر التشريعية لتسهيل وتحفيز الانتاج المحلي كتخفيض الضرائب المحلية والترشيح العقلاني للواردات مثل زيادة الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد.

- ينبغي الاهتمام بالبنى التحتية الهادفة الى تحسين وتطوير النقل واللوجستيات التي تسهل حركات البضائع وتخفيض من التكلفة، بالإضافة الى تطوير موانئ البحرية ومطارات لتسهيل التبادل التجاري الدولي.

- دعم مشاريع المقاولاتية والمؤسسات الناشئة بغرض الرفع من الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية.

7. الهوام

1 - رحاب اسلام تومي، صفية علاوي، مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة، المجلد 24، العدد 02، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 03، 2021، ص: 108

2 - خديجة نميش، سياسة التجارة الخارجية واثرها على الواردات - دراسة حالة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد: 01، المركز الجامعي سي الحواس بريك، 2022، ص: 377

- 3 - محمد مدياني، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص: 41
- 4 - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 169
- 5 - جمال سويح، حمزة محجوبي، تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الازمة المالية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد: 06، العدد: 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2023، ص: 168
- 6 - زقار بخدة، نورية لعلا، أنماط السياسات التجارية - تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد: 11، العدد: 03، 2022، ص: 174
- 7 - سلطاني فيروز، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 78
- 8 - جمال سويح، حمزة محجوبي، تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الازمة المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 168
- 9 - Pierre, R, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France, 2010, p :02
- 10 - محمد موسى عريقات حربي، مبادئ الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 268.
- 11 - سيد احمد كبداني، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 17
- 12 - فضيلة ملواح، مكيد علي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد: 02، 2020، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص: 128.
- 13 - محمودي مليك، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص: 263
- 14 - توادرو ميشل، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 126-127.
- 15 - سيد احمد كبداني، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 43-50
- 16 - Colin A, Organisation Mondiale du commerce, Département de édition Nathan, Paris, 1999, p47